

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية والأربعون
15-14 يوليو 2022
لوساكا، زامبيا

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1351 (XXXX)

الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة
للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا
23 - 24 مايو 2022

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tele: +251-115 517 700 Fax: +251-11-5 517844
Website: www.africa-union.org

الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة
للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا
الاجتماع الوزاري
23 - 24 مايو 2022
مالابو، غينيا الاستوائية

STC - MRI -4/ MIN/RPT

تقرير اجتماع الوزراء

1. عُقد اجتماع وزراء لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة الرابعة للهجرة واللاجئين والنازحين داخلياً في مالابو، غينيا الاستوائية يومي 23 و24 مايو 2022. وكان الاجتماع إرهاباً لقمة الاتحاد الأفريقي الإنسانية الاستثنائية ومؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في 27 مايو 2022 في مالابو، غينيا الاستوائية.

ثانياً. الحضور

2. حضر الاجتماع الوزاري مندوبون من الدول الأعضاء الستة والثلاثين (36) التالية: الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الصحراوي، السنغال، سيراليون، جنوب إفريقيا، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.
3. كما حضر الاجتماع ممثلو المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
4. حضرت الجلسات المفتوحة أيضا المنظمات الدولية والشركاء الإنمائيون على النحو التالي: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.

البند 1 من جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية

5. رحب رئيس اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة للهجرة واللاجئين والنازحين، معالي جاك ج. مويمبو، عضو البرلمان ووزير الداخلية والأمن الداخلي في جمهورية زامبيا، بجميع المندوبين في الاجتماع. وأبرز الرئيس أن اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة يُعقد في الوقت المناسب لكي تخطو جميع الدول الأعضاء نحو حل التحديات الإنسانية في أفريقيا. وسلط الضوء كذلك على العدد المتزايد من المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً، وبعض العوامل الدافعة للهجرة فضلاً عن عواقبها السلبية التي تسببت في العديد من التعقيدات التي تشكل تحديات جسيمة للدول الأعضاء. وشدد على أن توفير الحماية للنازحين داخلياً وإيجاد حلول دائمة لمعالجة محنة الضعفاء، ولا سيما النساء والشباب والأطفال والمعوقين، يتطلب قيادة قوية واعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره. ونظرًا لأنه لا يمكن لأي دولة عضو معالجة التحديات الإنسانية بمفردها، دعا الرئيس جميع المشاركين إلى استخدام قرارات اللجنة الفنية المتخصصة للبحث عن حلول دائمة للأزمة الإنسانية فضلاً عن وضع المبادئ الأساسية التي يجب أن تبنيها قمة الاتحاد الأفريقي الإنسانية.
6. رحبت سعادة السيدة ميناتا سامات سيسوما، مفوضة الاتحاد الأفريقي للصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، نيابة عن سعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بجميع الوزراء والسفراء والمندوبين والشركاء لمشاركتهم في الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة. وأشادت المفوضة بالالتزام القوي لفخامة السيد يودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، مناصر الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019 "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً - نحو حلول دائمة للنزوح القسري" وأعربت عن امتنانها لحكومة غينيا الاستوائية لاستضافتها الاجتماع. وسلطت المفوضة الضوء في كلمتها على تأثير تغير المناخ وعدم كفاية فرص الحصول

على الغذاء والتغذية وجائحة فيروس كورونا على المهاجرين والنازحين داخلياً. وذكرت المفوضة أن عدد النازحين قسراً في أفريقيا أخذ في الازدياد، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير صارمة من شأنها أن تحقق استجابات مستدامة لاحتياجات السكان المتضررين في مجال الحماية والغذاء والتغذية. ويشمل ذلك تقديم الدعم لتشغيل الوكالة الإنسانية الأفريقية والتصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا. واختتمت كلمتها بالتنشيد على أهمية العمل سوياً لاتخاذ الخطوات المناسبة من أجل توفير حماية أفضل للمهاجرين والنازحين في أفريقيا.

7. ربح معالي السيد فاوستينو ندونغ إيسونو إيانغ، وزير الداخلية في جمهورية غينيا الاستوائية، نيابة عن معالي السيد سيميون أويونو إيسونو، وزير خارجية جمهورية غينيا الاستوائية، ترحيباً حاراً بجميع المشاركين في مالابو، غينيا الاستوائية. وذكر الوزير أن اللجنة الفنية المتخصصة تتيح فرصة سانحة لتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين حالة المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً. وأكد من جديد التزام فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، مناصر الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019 "نحو حلول مستدامة للنزوح القسري في أفريقيا". وذكر أن هذا الالتزام يتجسد في الدعوة إلى تنفيذ سياسات تقدمية وتطلعية في مجالات النزوح القسري واعتماد صكوك قارية رئيسية، ودعم المؤسسات القارية ذات الصلة مثل الوكالة الإنسانية الأفريقية، فضلاً عن تقديم الدعم المتعدد الأوجه للاجئين وأسره. واختتم السيد فاوستينو كلمته بتجديد التزام حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في تصميم حلول وسياسات استباقية للاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإجرائية

ألف. اعتماد هيئة المكتب

8. ووفقا لقواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة، وجه مكتب المستشار القانوني الاجتماع بانتخاب أعضاء هيئة المكتب وتكوينه. وتم اعتماد هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة للهجرة واللجئين والنازحين على النحو التالي:

الرئيس:	إقليم الجنوب	زامبيا
النائب الأول للرئيس:	إقليم الوسط	الكاميرون
النائب الثاني للرئيس:	إقليم الشمال	المشاورات مستمرة
النائب الثالث للرئيس:	إقليم الشرق	جمهورية تنزانيا
المقرر:	إقليم الغرب	سراليون

باء. اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

9. تم اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل دون تعديل.

البند 3 من جدول الأعمال: حلقات نقاش ومناقشات عامة حول المجالات المواضيعية للقمة الإنسانية

10. تضمنت الجلسة المفتوحة للاجتماع الوزاري حول المجالات المواضيعية للقمة الإنسانية خمس حلقات نقاش ومناقشات عامة أسفرت عن النتائج الرئيسية التالية:

ألف. حلقة نقاش بشأن تغير المناخ والكوارث والتشريد القسري في أفريقيا

11. ترأست حلقة النقاش السيدة أيساتا كان، كبيرة المستشارين الإقليميين للمنظمة الدولية للهجرة وعضو حلقة النقاش، وكان فريق النقاش يضم كلا من ممثل جمهورية مصر، وممثل جمهورية المغرب، والسيد رؤوف مازو، مساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والسيد إيتوندي كاكوما، ممثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد روبرت حكيزا، ممثل جماعة اللاجئين من أوغندا.

12. تبادلوا الدول الأعضاء تجاربها حول كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ والاستجابة للكوارث في أفريقيا، مشيرة إلى أن مظاهر تغير المناخ في أفريقيا مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير وعدم القدرة على التنبؤ بسقوط الأمطار متكررة ومتزايدة في وتيرتها. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه على الرغم من مساهمة أفريقيا بنسبة 5% فقط في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، فقد تأثرت أنماط الطقس في أفريقيا بشكل كبير بتغير المناخ وتقلبه مما أدى إلى زيادة الوتيرة وشدها وعدم القدرة على التنبؤ بظاهرة الطقس الشديد.

13. اتفق المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة تغيير النموذج وترتيب أولويات إجراءات التأهب للكوارث والحد من أخطار الكوارث، والإنذار المبكر والعمل، وجهود التعافي وبناء القدرة على التكيف لضمان قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع المناخ والصدمات الأخرى.

14. ستستضيف مصر بصفتها رئيس الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف قمة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي توصف بأنها مؤتمر تنفيذي. وتسعى الرئاسة جاهدة إلى ضمان ترجمة الالتزامات والتعهدات إلى أفعال. وهناك مناقشات وحوارات مستمرة مع رئاسة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف للاستفادة من

زخم غلاسكو والمضي قدماً في جميع مسارات المفاوضات مع التركيز على التكيف والتمويل والخسائر والأضرار. كما ناقش الاجتماع مسألة النزوح الناجم عن تغير المناخ والحاجة إلى توفير الحماية الدولية لأولئك الذين يضطرون إلى الفرار عبر الحدود. ووفقاً لذلك، أحاط الاجتماع علماً بالجوانب القانونية والمعيارية لسياق تغير المناخ والثغرات القائمة.

15. عقب المداولات، أوصى الوزراء بما يلي:

- (1) تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الوطنية بما في ذلك الجمعيات الوطنية. وينبغي توجيه الاستثمارات نحو تعزيز قدرة الدول على التأهب المحلي والإنذار المبكر والحد من الكوارث وقدرات الاستجابة بوصفها الجهات المستجيبة الرئيسية؛
- (2) زيادة الاستثمارات في أنظمة الإنذار المبكر والعمل المبكر للمخاطر المتعددة مع الاعتراف بمركزية هذه الأنظمة للوصول إلى حلول طويلة الأجل وتوفير آليات الوقاية والحماية المناسبة للمساعدة في تعزيز قدرة الناس والمجتمع على الصمود والتكيف.
- (3) الاستثمار في الإجراءات الاستباقية المبكرة كآليات فعالة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش بما في ذلك آليات التأمين ضد المخاطر.
- (4) وضع مبادئ توجيهية قانونية واستكشاف تدابير في تطبيق صكوك الاتحاد الأفريقي والصكوك القانونية والمعيارية الدولية القائمة لحماية النازحين قسراً وديمي الجنسية في سياق تغير المناخ والكوارث، وتوفير حلول مستدامة ولا سيما السماح بالتطبيق الكامل والفعال لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 بشأن حماية النازحين عبر الحدود في سياق تغير المناخ والكوارث.
- (5) زيادة التمويل وتقوية الشراكات التي تعزز التكامل من أجل التنمية وتدابير التكيف والقدرة على الصمود.
- (6) بناء القدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ في القارة من خلال تجاوز الاستجابة للأزمات إلى الحلول الطويلة الأجل القادرة على الصمود.
- (7) إنشاء تحالف أفريقي يستند إلى تبادل الخبرات وتنسيق الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والقاري لمواجهة تحديات تغير المناخ من خلال تنفيذ المبادرات الأفريقية ذات الصلة من أجل تعزيز تدابير الصمود والتكيف في القارة.
- (8) الانخراط مع مختلف الشركاء المعنيين للتعجيل بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وضمان النقل الكافي للتكنولوجيات في إطار الشراكات من أجل ضمان قدرة القارة على الصمود المستدام في مواجهة مختلف الآثار المادية لتغير المناخ وإقامة شراكات أقوى مع التركيز على تقاسم المسؤولية.
- (9) الالتزام القوي بدعم جمهورية مصر العربية التي تستضيف الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لضمان دعم الأولويات والمطالب الأفريقية مع التركيز بشكل أكبر على التنفيذ.

باء. حلقة نقاش حول الأمن الغذائي والتغذوي في الحالات الإنسانية في أفريقيا

16. أدارت حلقة النقاش سعادة السيدة أموجي أوتينغو، سفيرة جمهورية أوغندا وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي. وضم فريق النقاش كلا من الدكتور حميد نورو، ممثل برنامج الأغذية العالمي لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والسيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر لأفريقيا والسيد ماتو عبده، رئيس المنظمة غير الحكومية "أجير بلاس" (AGIR PLUS)، ممثل مجتمع تشينغ لانغ من نيجيريا، والسيد برايت ماندو، أمين مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث ومستشار قانوني أقدم.
17. سلطت المناقشات الضوء على أن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي يتزايد بسبب زيادة الكوارث المناخية والنزاعات وظروف الاقتصاد الكلي ومرض فيروس كورونا. وقد أدى الجفاف في القرن الأفريقي والمناخ المرتبط به والنزاع في منطقة الساحل والكوارث المناخية المتزايدة في المنطقة الجنوبية إلى زيادة عدد الأشخاص الذين

يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بسبب زيادة تكلفة الغذاء والوقود وأدت إلى زيادة تكلفة إيصال المساعدة الإنسانية. ونتيجة لذلك، بتعين على أفريقيا أن تعزز قدراتها على إنتاج الأغذية وتزيد آليات التمويل المحلية وتركز على إيجاد حلول دائمة، بما في ذلك الحلول التي تعزز القدرة على التكيف وشبكات الأمان للتخفيف من أثر الصدمات.

18. وضعت الوكالة الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث آليات مثل التخطيط للطوارئ وتوصيف المخاطر لتوفير دعم شامل للدول الأعضاء بشكل أفضل. ويجب على الدول الأعضاء الاستفادة من المنتجات التي توفرها الوكالة الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث كوسيلة للتخفيف من تأثير الكوارث المناخية. ومن الأمور الحيوية أيضا اتخاذ المزيد من الإجراءات المحلية التي يحركها التضامن والنهج المتعددة الأوجه التي تجمع بين قطاعات أخرى مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والزراعة مع تعزيز الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية. كما ينبغي متابعة السلام وتسوية النزاعات كاستراتيجية للوقاية.

19. عقب المداولات أوصى الوزراء بما يلي:

- (1) الاستثمار في الجهود التي تعزز قدرة السكان والنظم الغذائية على الصمود أمام الصدمات في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك من خلال الإجراءات الطويلة الأجل مثل الحماية الاجتماعية ودعم سبل العيش؛
- (2) تعزيز آليات السلام وحل النزاعات للحد من النزاعات التي تظل أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي الذي يعد أمراً حيوياً لضمان الأمن الغذائي والوصول السريع للمساعدات الإنسانية بدون عوائق لضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين.
- (3) اعتماد نهج وآليات متعددة القطاعات تركز على الوقاية، بما في ذلك الاستثمارات في الزراعة التحويلية، مع التركيز على صغار المزارعين والنساء والشباب.
- (4) الحاجة إلى منح الأولوية للاستثمارات في أنظمة بيانات ومعلومات الأمن الغذائي والتغذوي. وينبغي لحكومات الدول الأعضاء أن تنشئ وتدعم آليات تقودها البلدان وتتيح بيانات جيدة عن الأمن الغذائي والتغذوي على أساس منظم لدعم الدعوة إلى برنامج التغذية وتخطيطه ورصده وتقييمه.
- (5) مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى علاج جميع الأطفال والنساء المتضررين من الهزال الشديد، الذي يُعتبر أكثر أشكال سوء التغذية فتكا. يتعين على حكومات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إعطاء الأولوية للتحويل النموذجي في الاستجابات الإنسانية للأمن الغذائي والتغذوي نحو التنفيذ على نطاق واسع للإجراءات المتعددة القطاعات في مجال التغذية والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي والصحة والحماية الاجتماعية من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من الأزمات.
- (6) يجب على أفريقيا الحد من الواردات الغذائية وزيادة الإنتاج الغذائي المحلي. ويجب تحديد سلة الخبز الأفريقية وتعظيمها لتمكين أفريقيا من إطعام نفسها.
- (7) يجب على أفريقيا الاستثمار في نظم الإنذار المبكر القائمة واستخدامها للتنبؤ بالكوارث للتمكين من تقديم الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب.
- (8) تعزيز الاستثمارات واعتماد شبكات أمان للحماية الاجتماعية الشاملة التي تدمج احتياجات الناس في الأوضاع الإنسانية.
- (9) الاستفادة من مصادر تمويل جديدة لدعم الإنفاق المحلي والإصلاحات التحويلية، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود.
- (10) من المهم تعزيز أهمية احترام البيئة أثناء النزاعات المسلحة.
- (11) بالنظر إلى الطابع الدوري للأزمات، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات استباقية لمنع حدوث أزمات في المستقبل والاستثمار في نماذج التأمين ضد المخاطر.

(12) ينبغي إعفاء المشتريات المحلية من الأغذية والمدخلات الزراعية للأغراض الإنسانية من أي عقوبات أو تدابير تقييدية في جميع المناطق. ويلزم زيادة التشديد على الربط بين الأسواق وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وموامة الزراعة والتكنولوجيا.

حلقة نقاش حول الأوبئة والتحديات الصحية في الحالات الإنسانية في أفريقيا

20. أدارت حلقة النقاش الدكتورة جان سيك، المديرية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غينيا الاستوائية، وضم فريق النقاش كلا من الدكتور جورج أ. كي زيربو، رئيس مكتب الاتصال التابع لمنظمة الصحة العالمية لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومحمد محمد حسن، المدير القطري لمنظمة إنقاذ الطفولة في الصومال والسيدة سيسيل بانغو، ممثلة المجتمع المحلي من ملاوي.

21. أشارت المناقشات إلى أن المؤشرات الصحية للبيئات الهشة والمتأثرة بالزلازل أسوأ بكثير على الصعيد العالمي وأن ما لا يقل عن 13 بلدا هشا ومتأثرا بالزلازل والضعف موجود في أفريقيا. كشفت جائحة فيروس كورونا والأحداث السلبية المتعلقة بالمناخ بشكل متزايد عن تزايد أوجه عدم المساواة والحاجة إلى بنية تحتية وأنظمة صحية أساسية أكثر قدرة على الصمود لتمكين الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. يتعين على الدول الأعضاء تبني نهج شامل ومنهجي يشمل اللاجئين الشباب والمهاجرين قسرا عند تخطيط وتنفيذ التدخلات الصحية. تستمر جائحة فيروس كورونا في تسليط الضوء على الحاجة إلى منظومة أقوى وأكثر شمولية وقدرة على الصمود للتأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها. وينبغي أن يشمل ذلك شراكات واسعة النطاق من أجل وضع نهج يشمل المجتمع بأسره من أجل المراقبة التعاونية وحماية المجتمع والرعاية السريرية والحصول على التدابير المضادة وإنشاء منصة تنسيق للتمويل بهدف تعزيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل الدولي القائم والمليء بالثغرات إلى حيث تشتد الحاجة إليه. ويتعين على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والعالمية تمكين نظم الصحة المجتمعية باعتبارها خط الدفاع الأول وربطها بالسلطات الصحية المحلية والاستثمار في المؤسسات الإنسانية المحلية وتعزيزها. وفي حالات الطوارئ والسياقات الإنسانية والحالات الهشة، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية مثل التصدي للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والحصول على العلاج وخدمات الدعم الأخرى.

22. وعقب المداولات، أوصى الوزراء بما يلي:

- (1) تعزيز التدخلات الموجهة نحو الوقاية من الأمراض والرعاية الصحية الأولية باعتبارها حجر الزاوية للتغطية الصحية الشاملة؛
- (2) التحول إلى الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي مع الاعتراف بأن الحماية الاجتماعية أداة مهمة لتحقيق الوصول الشامل إلى الخدمات الصحية والاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية الأساسية والتعليم والتغذية والصحة البيئية.
- (3) دعوة الاتحاد الأفريقي إلى وضع نظام جديد للصحة العامة يركز على أربع دعائم: تعزيز المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومؤسسات الصحة العامة وتوسيع تصنيع اللقاحات والتشخيصات والعلاجات وتعزيز القوى العاملة في مجال الصحة العامة والشراكات الموجهة نحو العمل وتعبئة الموارد المحلية للصحة العامة؛
- (4) إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية
- (5) تمكين أنظمة الصحة المجتمعية وتعزيز الصحة العامة في حالات الطوارئ
- (6) تعزيز المعلومات والأدلة من خلال البحوث وتقوية نظم المعلومات الصحية؛
- (7) زيادة التمويل للصحة في البيئات الهشة بما في ذلك تحديد التمويل المحلي.

جيم. حلقة نقاش حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة بعد النزاعات في أفريقيا

23. أدار حلقة النقاش السيد مابينغي نغوم، المستشار الأقدم للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير الصندوق. وضم فريق النقاش كلا من سعادة السيد أدينكولي كينغ سفير جمهورية سيراليون وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي وسعادة السفيرة سوها جيندي مساعدة وزير الخارجية لشؤون المنظمات الأفريقية، والسيد محمد عبديكر، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي للمنظمة الدولية للهجرة والسيدة ميميدو أشاكبا، المديرية التنفيذية لبرنامج حق المرأة في التعليم، نيجيريا.
24. أبرزت المناقشات أهمية إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات باعتبارها علاجا للسلام والتنمية الدائمين في القارة، حيث أنهما يمكن البلدان الخارجة من النزاعات من تجنب الانتكاس. وشددت المناقشات على ضرورة الاستثمار في توطيد السلام، ولا سيما من خلال بذل جهود شاملة لإعادة الإعمار والتنمية. وفي هذا الصدد، شدد الاجتماع على أن مركز إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في القاهرة سيؤدي دورًا محوريًا في دعم الاتحاد الأفريقي في الجهود الشاملة من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.
25. تُعد النهج الإقليمية ومسارات المقاتلين السابقين، مثل التسريح وإعادة الإدماج والتعليم، بالغة الأهمية لنجاح الجهود الرامية إلى العودة وإعادة الإدماج. ودعا الاجتماع أيضا إلى اتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية واستراتيجيات شاملة للجميع، كما أن مشاركة الأشخاص المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال، أمر أساسي لنجاح إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.
26. أعرب الاجتماع كذلك عن تقديره لجهود الاتحاد الأفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في قارة ما بعد النزاعات، ولا سيما إطار سياساته، ودعا إلى استعراضه لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وأشاد الاجتماع بإطار السياسات، الذي يظل، بمبادئه الستة أداة هامة للمساهمة في السلام والتنمية الدائمين. وأعرب الاجتماع عن تقديره لدور مركز القاهرة لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات ودوره المتوقع بعد تشغيله. وسيقوم المركز بدور بالغ الأهمية في تهيئة بيئة مواتية للسلام والاستقرار الدائمين في القارة كنقطة امتياز وجهاز برنامجي للاتحاد الأفريقي، لا سيما في دعم جهود الاتحاد الأفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، بما في ذلك المشاريع ذات الأثر السريع في المناطق التي تتطلب الانتعاش بعد الكوارث.
27. وفي أعقاب المداولات، أوصى الوزراء بما يلي:
- (1) إيجاد نهج قاري لتلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات – ينبغي للبلدان المضيفة للاجئين، من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية الخاصة بها، وضع خطط الاستجابة لحالات الطوارئ الإقليمية.
 - (2) تستفيد الجهات الفاعلة من قدرات ومهارات النازحين واللاجئين من خلال نهج موجهة نحو التنمية ومبتكرة. من المرجح أن يزدهر النازحون واللاجئون إذا سُمح لهم بالبحث عن آلية بديلة للتكيف والحصول عليها.
 - (3) إلى جانب تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المتضررين، يجب أن تعالج جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في مجتمعات ما بعد النزاعات المسائل المتعلقة بتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم.
 - (4) إنشاء أنظمة مراقبة واضحة وموجزة للاجئين والنازحين داخليًا.
 - (5) دمج الممارسات التشاركية للسماح للنازحين بالبت في الحلول المناسبة لهم والتأثير على القرارات التي تؤثر عليهم.
 - (6) تعزيز مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في القاهرة من أجل التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات التي تتناول الاستجابة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ في القارة.

- (7) هناك حاجة إلى الدعوة إلى العودة الطوعية للاجئين. ولاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مسألة العودة، يحتاج اللاجئون والنازحون داخلياً إلى الحصول على معلومات عن الظروف السائدة في بلدانهم ومناطق عودتهم.
- (8) تعد الإرادة السياسية أساسية لتيسير إعادة إدماج اللاجئين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين، وزيادة فرص الحصول على سبل العيش والعمل. وعلى هذا النحو، يتعين على الدول الأعضاء أن تعتمد نهجا جماعيا/كليةا إزاء العودة وإعادة الإدماج. يجب تعزيز نهج الترابط (أي الأبعاد الإنسانية والإنمائية والسلام) في الاستجابات المقدمة للاجئين.

دال. حلقة نقاش حول تنشيط تمويل المساعدة الإنسانية في أفريقيا

(أ) أدار حلقة النقاش سعادة السيد أديكونلي كينغ، رئيس اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين قسرا للجنة الممثلين الدائمين. وضم فريق النقاش كلا من سعادة السيد تيسفاي ييلما، سفير إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيدة جوليت دونا أبوكيا، مديرة برنامج تمكين المجتمعات المحلية من أجل التنمية الريفية في أوغندا والسيد موديبو تراوري، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في النيجر، وسعادة السيد بيترو مونا، ممثل سويسرا لدى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ب) لاحظ الاجتماع أن الاحتياجات الإنسانية في أفريقيا آخذة في الازدياد وأن التمويل الإنساني العالمي أخذ في الانكماش وأن فيروس كورونا يتفاقم بسبب إجهاد المانحين والأزمات الحالية في أوكرانيا. يتطلب ذلك العمل الجماعي وزيادة الشراكات على المستويات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية. وينبغي للدول الأعضاء أن توسع ميزانياتها الوطنية نحو العمل الإنساني. كما يتعين على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تشارك في جهود تعبئة الموارد.

(ج) ينبغي أيضا استكشاف آليات التمويل غير التقليدية، بما في ذلك الاستفادة من القطاعات الخاصة والجهات الفاعلة المجتمعية والمحلية. وأشار المناقشون إلى أنه يجري تحويل قدر كبير من الموارد إلى الأزمة الأوكرانية، ومن ثم هناك حاجة إلى أن تحدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الحلول المحلية وتلك التي تقودها أفريقيا.

(د) شدد الاجتماع على الحاجة إلى إجراء علمي بدرجة أكبر لتحديد الاحتياجات الإنسانية، والاستخدام السليم والشفاف للموارد من أجل بناء الثقة. ويلزم توجيه المزيد من الاستثمارات نحو الرصد والتقييم والتدريب والتمويل.

(هـ) لقد أعاق التمويل القصير الأجل الذي لا يمكن التنبؤ به والتمويل القائم على المشاريع تنفيذ تدخلات طويلة الأجل ومستدامة فيما يتعلق بالربط بين العمل الإنساني والتنمية. كما أن المنظمات المحلية غير ممولة بشكل جيد، وهناك حاجة إلى الدعوة إلى تمويل الجهات الفاعلة المحلية بما يتماشى مع أجندة الصفقة الكبرى.

أ. وعقب المداولات، أوصى الوزراء بما يلي:

- (1) الدعوة إلى زيادة التمويل لإنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية التي ستيسر الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في القارة.
- (2) دعوة الدول الأعضاء لدعم تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي (XVII) EX.CL/591 الصادر عن دورته العادية السابعة عشرة في يوليو 2010 في كمبالا، أوغندا، حيث قرر "زيادة مساهمة الدول الأعضاء في صندوق اللاجئين والنازحين داخلياً من 2% إلى 4% من الميزانية التشغيلية للمفوضية تدريجياً اعتباراً من عام 2011، وطلب من لجنة الممثلين الدائمين من خلال لجناتها الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون الإدارية والمالية تحديد طرائق تنفيذها "

- (3) يجب أن يوجه التمويل الإنساني نحو الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لتلبية الاحتياجات من خلال توفير حلول دائمة.
- (4) يجب تخصيص التمويل لمزيد من التكيّفات المناخية وإدارة مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر
- (5) الدعوة إلى زيادة التمويل للعمل الإنساني من الدول الأعضاء كجزء من مساعي أفريقيا الرامية إلى تمويل العمل الإنساني والاعتراف بأولوية الدول الأعضاء في الاستجابة الإنسانية.
- (6) تعزيز الشراكات الاستراتيجية في تعبئة الموارد وتقاسم الأعباء وتحديد آليات التمويل غير التقليدية الأخرى بخلاف الآليات "التقليدية" لاستكمال الموارد الإنسانية المحدودة.
- (7) تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية للدعوة إلى زيادة التمويل خاصة للتدخلات التي تولد آثارًا دائمة على العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- (8) وضع منهجيات علمية صارمة قائمة على الأدلة لتحديد الاحتياجات الإنسانية والتمويلية.
- (9) وضع تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة لخلق الثقة بين المانحين التقليديين وغير التقليديين.

البند 4 من جدول الأعمال: بحث واعتماد تقرير اجتماع خبراء اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة للهجرة واللاجئين والنازحين

28. اطلع الوزراء على تقرير اجتماع الخبراء واعتمدوا التوصيات الواردة فيه مع التعديلات.

البند 5 من جدول الأعمال: بحث واعتماد مشاريع مقررات الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة الرابعة.

29. بحث الوزراء مشاريع مقررات الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة الرابعة واعتمدها مع التعديلات.

البند 6 من جدول الأعمال: بحث مشروع إعلان المؤتمر

30. بحث الوزراء مشروع إعلان المؤتمر واعتمده مع التعديلات.

البند 7 من جدول الأعمال: تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين

31. تنعقد الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في دورة عادية في عام 2024.

32. سيتم تحديد المواعيد بعد التشاور بين هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة والمفوضية.

33. ستستضيف المفوضية الاجتماع ما لم تعرض إحدى الدول الأعضاء استضافة الاجتماع وفقا لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي التي تحكم استضافة مثل هذه الاجتماعات.

34. ستجتمع هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة مرة واحدة على الأقل كل عام.

35. ستناقش هيئة المكتب اقتراح كوت ديفوار بعقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا .

البند 8 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

36. لم تتم إثارة أي مسألة في إطار بند " ما يستجد من أعمال".

البند 9 من جدول الأعمال: بحث واعتماد تقرير الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة الرابعة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا.

37. اعتمد الاجتماع تقرير وتوصيات الاجتماع الوزاري مع بعض التعديلات.

البند 10 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية

38. شكرت مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الصحية الإنسانية والتنمية الاجتماعية سعادة السفيرة ميناتا ساماتي سيسوما جميع الوزراء على المناقشات المثمرة ونتائج الاجتماع التي تحققت بروح الأخوة. وشددت المفوضة على أن المفوضية ستضمن إدراج جميع التعديلات التي ذكرتها الدول الأعضاء في الوثائق التي تمت مناقشتها، ولا سيما مشروع المقرر ومشروع الإعلان وتقرير الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة. وأشارت سعادة السفيرة سيسوما إلى أن توصيات الدورة تشكل خطوات رئيسية للمفوضية والدول الأعضاء لتقديم الحلول ذات الصلة للنزوح القسري في القارة. وشجعت الدول الأعضاء على زيادة إظهار التزامها بهذا الموضوع الرئيسي من خلال تخصيص الموارد خلال مؤتمر إعلان التبرعات والتي ستتم إدارتها وفقاً لقواعد وإجراءات الاتحاد الأفريقي. وشكرت سعادة السفيرة سيسوما الرئيس على توجيهه للاجتماع وكذلك الفريق الفني بأكمله على الدعم الذي قدموه خلال الاجتماع.

39. هنا ممثل جمهورية غينيا الاستوائية السيد نيابة عن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية وفخامة أوبيانغ نغويما مباسوغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، رئيس اللجنة الفنية المتخصصة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء على الطريقة البارعة التي أوضح بها الاجتماع الوزاري القضايا الإنسانية في إفريقيا وأوصى بسبل معالجتها. ولاحظ ممثل الحكومة بحزن المستويات غير المسبوقة لانعدام الأمن الغذائي بسبب فترات الجفاف الطويلة. وشدد على أن الصلة بين السلام والأمن من جهة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى هي حقيقة لا يمكن تجاهلها ويجب تناول هذه المواضيع بشكل مشترك من قبل جميع الدول الأعضاء. وأكد من جديد أن جمهورية غينيا الاستوائية ستواصل تجديد التزامها بالتعاون النشط مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف أجندة 2063. وفي الختام، أشاد بالتوصيات التي تمت صياغتها في الاجتماع وشدد على ضرورة عمل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والشركاء الإنمائيين للقضاء على الأزمة الإنسانية في القارة.

40. أعرب رئيس اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة للهجرة واللاجئين والنازحين، السيد جاك ج. مومبو، وزير الداخلية والأمن الداخلي في جمهورية زامبيا عن امتنانه لفخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو وحكومة غينيا الاستوائية لكرم الضيافة. وأكد معالي السيد مومبو ارتياحه للنجاح الكبير الذي حققه الاجتماع وأعرب عن تقديره للمشاركة النشطة لجميع الوزراء. وأكد أن الاجتماع شهد مناقشات قوية حول الأوراق الموضوعية للقمة الإنسانية واتخذ قرارات مهمة تتعلق بقضايا الهجرة في إفريقيا والتي سترفع إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر من

خلال مشروع الإعلان. وأشار إلى أن توقعات الهجرة في المستقبل تتطلب إجراءات جماعية داخل وخارج الحدود الوطنية وحث الدول الأعضاء على أخذ زمام المبادرة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع. واختتم معالي موييمبو كلمته بالتأكيد على التزام هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة بوضع خطة واضحة لتنفيذ نتائج قمة مالابو.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 00 251 11 5517 700; Fax: +251 115 182 072
www.au.int

الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة
للهجرة واللاجئين والنازحين
اجتماع الوزراء
23-24 مايو 2022
ملايو، غينيا الاستوائية
الأصل: إنجليزي

AU/STC/MRIDP/Dec.(IV)

مشاريع المقررات

المقدمة:

نحن الوزراء المسؤولين عن الشؤون الإنسانية ومسائل الهجرة في أفريقيا، قد اجتمعنا بمناسبة الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين في أفريقيا، المنعقدة يومي 23 و24 مايو 2022، في ملايو، غينيا الاستوائية تمهيدا لقمة الاتحاد الأفريقي الإنسانية ومؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في 27 مايو 2022 في ملايو، غينيا الاستوائية.

إن **نحن** نحيط علما بالتحديات المستمرة التي تواجه أفريقيا والمتعلقة بالمجال الإنساني والهجرة، وسعيًا منا إلى إيجاد حل دائم لهذه التحديات، فإننا نقرر ما يلي:

1. بشأن انتخاب هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا

(أ) **نجيز** عضوية البلدان التالية في هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا على النحو التالي:

المنصب	الإقليم	البلد
الرئيس :	الجنوب	جمهورية زامبيا
النائب الأول للرئيس	الوسط	جمهورية الكاميرون
النائب الثاني للرئيس:	الشمال	المشاورات جارية
النائب الثالث للرئيس:	الشرق	جمهورية تنزانيا
المقرر:	الغرب	جمهورية سيراليون

2. بشأن الوكالة الإنسانية الأفريقية

(أ) **بعد** بحث النظام الأساسي للوكالة الإنسانية الأفريقية، **نطلب** من المفوضية تقديم النظام الأساسي إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لبحثه؛

(ب) **نؤكد مجددا** على الحاجة إلى التعجيل بإنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية **ونطلب** من المفوضية السعي إلى اعتماد النظام الأساسي من قبل المؤتمر في يناير 2023؛

(ج) **نطلب كذلك** من المفوضية تقديم الوثائق ذات الصلة لتفعيل الوكالة الإنسانية الأفريقية والمتعلقة بالتمويل والتوظيف في الوكالة إلى اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية التابعة للجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، لبحثها؛

3. **بشأن التقرير المرحلي عن البروتوكول المرفق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار**

أ) **نشيد** بالدول الأعضاء الأربع التي صدقت على البروتوكول و**نشجع** الدول الأعضاء الأخرى التي لم تصدق بعد على البروتوكول على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن للتمكين من دخول البروتوكول حيز التنفيذ وتسهيل تنفيذه؛

ب) **نحيط علما** بالمخاوف التي أعربت عنها الدول الأعضاء والتي تؤثر على التصديق على البروتوكول المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا و**نطلب** من المفوضية إجراء دراسة تحدد العوائق والاختناقات التي تحول دون التصديق على البروتوكول المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا، دون أن تترتب على ذلك تكاليف إضافية في الميزانية، بهدف التعجيل بعملية التصديق؛

ج) **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تصميم استراتيجية ترويجية تساعد على تعزيز برنامج حرية التنقل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لزيادة عدد التوقعات والتصديقات؛

د) **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة العمل مع لجنة الاستخبارات والخدمات الأمنية لمعالجة الشواغل الأمنية للدول الأعضاء؛

هـ) **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خطوط توجيهية بشأن التعامل مع حرية تنقل الأشخاص في حالات الجوائح الصحية بدون تكاليف إضافية في الميزانية؛

و) **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تنفيذ آلية التنسيق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لنتائج اجتماع التنسيق نصف السنوي لعام 2021؛

4. بشأن إنشاء المراكز الأفريقية للهجرة في باماكو والخرطوم والرباط

(أ) نستحضر المقرر Assembly/AU/Dec.758(XXXIII) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث والثلاثين في فبراير 2020 والذي اعتمد النظام الأساسي لإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالهجرة، والمرصد الأفريقي للهجرة، ومركز العمليات القاري في السودان؛

(ب) نحيط علماً بالتقرير المقدم من المفوضية عن وضع تفعيل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالهجرة، والمرصد الأفريقي للهجرة، ومركز العمليات القاري في السودان؛

(ج) نطلب من المفوضية التعجيل بتفعيل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالهجرة في مالي والمرصد الأفريقي للهجرة في المغرب ومركز العمليات القاري في السودان؛

5. بشأن بحث مشروع وثيقة السياسة حول منع الاتجار بالبشر في أفريقيا

(أ) نعتمد مشروع سياسة منع الاتجار بالبشر في أفريقيا مع التعديلات المقدمة من قبل الدول الأعضاء؛

(ب) نطلب من المفوضية وضع مشروع خطة عمل خمسية لمشروع السياسة المعتمدة بشأن منع الاتجار بالبشر في أفريقيا وتقديمه إلى الدول الأعضاء لإجازته واعتماده؛

6. بشأن مشروع وثيقة السياسة المتعلقة بمنع تهريب المهاجرين في أفريقيا

(أ) نعتمد مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا مع التعديلات المقدمة من الدول الأعضاء؛

(ب) نطلب من المفوضية وضع خطة عمل خمسية للسياسة المعتمدة حول منع تهريب المهاجرين في أفريقيا وتقديمها إلى الدول الأعضاء للتصديق عليها واعتمادها؛

7. بشأن تقرير خبراء المنتدى الأفريقي السادس للهجرة

(أ) نحيط علماً بتقرير اجتماع المنتدى الأفريقي حول الهجرة الذي عقد في داكار، السنغال، يومي 11 و 12 سبتمبر 2021 ونجيزه؛

(ب) نشي على حكومة جمهورية السنغال لاستضافتها الاجتماع بنجاح؛

(ج) نطلب من المفوضية الإسراع في إنشاء مجموعات العمل ذات الصلة للمنتدى من أجل تنفيذ تقارير المنتدى الأفريقي للهجرة بما في ذلك خطط العمل الخاصة بها؛

8. بشأن التوجه السياسي لمبادرة التنقل المناخي في أفريقيا ومسار السياسة

(أ) نذكر باعتماد استراتيجية تغير المناخ في أفريقيا للمساهمة في تحقيق رؤية أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي من خلال بناء قدرة القارة الأفريقية على الصمود لتأثيرات تغير المناخ والمساهمة في بلوغ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة واستجابات التكيف والتخفيف لتغير المناخ في أفريقيا؛

(ب) **نحيط علماً بالإطلاق الرفيع المستوى لمبادرة التحول المناخي لأفريقيا على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 28 سبتمبر 2021 باعتباره تعاوناً مشتركاً بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي؛**

(ج) **نقر بأن أفريقيا تحتل المرتبة الأولى بين أكثر أقاليم العالم عرضة للتأثر بالمناخ وأن الزيادة في الظواهر المناخية المتطرفة في القارة في السنوات الأخيرة قد أدت إلى النزوح القسري بسبب تغير المناخ وهجرة المجتمعات الضعيفة؛**

(د) **نرحب بالشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي في إعداد مبادرة التنقل المناخي لأفريقيا؛**

(هـ) **نكثف المفاوضات في دورها كقائد للمبادرة الأفريقية للتنقل بسبب المناخ بتنسيق الأجندة القارية حول الهجرة وتغير المناخ، وكذلك قيادة البرامج والأنشطة لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتغير المناخ، والنزوح والهجرة القسريين؛**

(و) **نطلب من الدول الأعضاء تقديم الدعم الضروري والموارد المالية اللازمة لتفعيل مبادرة التنقل المناخي في أفريقيا؛**

9. بشأن توجيه السياسة لفريق العمل الثلاثي للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل التصدي للهجرة غير النظامية في أفريقيا ومسار السياسة

(أ) **نثني على دولة ليبيا لاستضافتها العديد من المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل وتسهيل عمليات العودة الإنسانية الطوعية وعمليات الإجلاء؛**

(ب) **نعرب عن تقديرنا لجمهورية رواندا والنيجر لاستضافة مئات المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يتم نقلهم من ليبيا، ونشيد مع التقدير بالدول الأعضاء الأخرى التي تستضيف العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء في القارة؛**

(ج) **نشيد بعمل فريق العمل الثلاثي للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في أفريقيا بقيادة المفوضية وبالتنسيق مع الشركاء الآخرين بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي في تسهيل العودة الطوعية المدعومة للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل إلى بلدانهم الأصلية؛**

(د) **نطلب من المفوضية التعجيل بعملية تنشيط وتعزيز جهود فريق العمل بما يتماشى مع إعلان قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في فبراير 2022؛**

10. بشأن المستجدات المتعلقة بقمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي في بروكسل واجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في كيجالي

(أ) **نحيط علماً بالبيان الموجز حول الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وقمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي ونطلب من المفوضية التنسيق بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأوروبي لضمان إنشاء لجنة المتابعة الوزارية المشتركة المتفق عليها بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بما يتماشى مع إعلان قمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي في فبراير 2022؛**

11. بشأن التوجه السياساتي حول العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج

(أ) **نحيط علما بالعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج والتوجه السياساتي؛**

(ب) **نطلب من المفوضية وضع مشروع الخطوط التوجيهية القارية حول العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج وتقديمه إلى الدول الأعضاء للمصادقة والموافقة عليه .**

12. المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة في أفريقيا بما في ذلك مشروع خطة العمل حول الميثاق العالمي للهجرة

(أ) **نحيط علما بالبيان الموجز حول وضع تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة؛**

(ب) **نطلب من المفوضية تسريع عملية مراجعة مشروع خطة العمل حول تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة في أفريقيا الذي يتضمن مدخلات من نتائج المنتدى الدولي للمراجعة حول الهجرة وتقديمه إلى الدورة القادمة للجنة الفنية المتخصصة للمصادقة عليه وإجازته؛**

(ج) **نطلب كذلك من المفوضية تقديم الدعم الفني وإحاطات بشكل منتظم إلى المجموعة الأفريقية في نيويورك والمجموعة الأفريقية في جنيف حول وضع تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة في أفريقيا؛**

13. بشأن أوراق المعلومات الأساسية المتعلقة بالقيمة الإنسانية ومؤتمر إعلان التبرعات

نقرر تقديم التوصيات التالية إلى المجلس التنفيذي لبحثها:

أولاً. بشأن تغير المناخ والكوارث والتهجير القسري في أفريقيا

نوصي المجلس التنفيذي ببحث ما يلي:

(أ) **وضع إطار قاري وإبداء التزامات قوية وإنشاء أنظمة حكم على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، بما في ذلك من خلال إنشاء إطار عمل مناسب للقدرة المدنية القارية على التأهب للكوارث والاستجابة لها من أجل التصدي للكوارث ونزوح الأشخاص المتضررين من تغير المناخ. لن يكون لوضع الإطار القاري المقترح أي آثار هيكلية أو مالية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.**

(ب) **زيادة الاستثمارات في أنظمة الإنذار المبكر المتعدد المخاطر والاستجابة المبكرة وكذلك استراتيجيات الوقاية التي تركز على الحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي.**

(ج) **الحاجة إلى أن تسعى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة إلى اتباع نهج متعددة القطاعات وجيدة التنسيق تعزز التكامل والتخطيط الشامل من قبل جميع أصحاب المصلحة ومواءمة الصكوك المتعلقة بالمناخ.**

(د) **الحاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بزيادة الاستثمار في الإجراءات الاستباقية وآليات التأمين ضد المخاطر كآلية فعالة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش.**

ه) الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية والحلول المستدامة للاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا والمهاجرين والأشخاص المتضررين من تغير المناخ والكوارث.

و) حاجة الدول الأطراف في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاقية باريس، إلى الوفاء بالتزاماتها بتمويل التكيف ونقل التكنولوجيا ووسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في إطار المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لتجنب أي عواقب ثانوية.

ز) الدعوة إلى العودة الطوعية للاجئين. لتمكين اللاجئين والنازحين داخليا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مسألة العودة، ينبغي تزويدهم بمعلومات عن الظروف السائدة في بلدانهم ومناطق العودة.

ح) الإرادة السياسية هي المفتاح لتسهيل إعادة دمج اللاجئين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين وزيادة الوصول إلى سبل العيش والعمل وضمان استرداد الممتلكات أو التعويض عنها. الإرادة السياسية هي المفتاح لتسهيل إعادة دمج اللاجئين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين وزيادة الوصول إلى سبل العيش والعمالة.

ط) تستضيف مصر مؤتمر الأطراف السابع والعشرين نيابة عن إفريقيا. ينبغي تقديم الدعم الضروري لعقد المؤتمر بنجاح لأنه سيكون منبرًا للتعبير عن المصالح الأفريقية.

ثانياً. بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأوضاع الإنسانية في أفريقيا

نوصي المجلس التنفيذي ببحث ما يلي:

أ) الحاجة إلى ترتيب أولويات الاستثمار في بيانات الأمن الغذائي والتغذوي ونظم المعلومات. ينبغي لحكومات الدول الأعضاء إنشاء ودعم الآليات التي تقودها البلدان والتي توفر بيانات جيدة عن الأمن الغذائي والتغذوي على أساس منتظم لدعم الدعوة لبرامج التغذية والتخطيط لها ورصدها وتقييمها.

ب) مواصلة تكثيف الجهود لمعالجة سوء التغذية في أوساط النساء والأطفال في الأوضاع الإنسانية. تحتاج حكومات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون إلى منح الأولوية للتحويل النموذجي في استجابات الأمن الغذائي والتغذوي الإنساني نحو التنفيذ على نطاق الإجراءات المتعددة القطاعات في مجالات التغذية والمياه والصرف الصحي وتعليم الأمن الغذائي والصحة.

ج) مواصلة منح الأولوية للتدخلات التغذوية الحساسة التي تهدف إلى تعزيز الأغذية الزراعية ونظم الحماية الصحية والاجتماعية من أجل تسريع التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

د) توسيع وتحسين برامج الحماية الاجتماعية لدعم الدخل واستكمالها بالمساعدات الغذائية الطارئة، عند الحاجة، وتوفير أنظمة غذائية متوازنة من الناحية التغذوية من خلال التدخلات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية للفئات الضعيفة من السكان.

ه) استخلاص الدروس من جائحة كوفيد 19 والأزمة الأخيرة في أوكرانيا بشأن حدود الاعتماد المفرط على النظم العالمية. ينبغي لحكومات الدول الأعضاء اتخاذ خطوات مدروسة من أجل تحويل النظم الغذائية لضمان إنتاج أنظمة غذائية مغذية وآمنة وميسورة التكلفة لسكانها.

و) ينبغي أن يشمل ذلك العمل مع القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية والاستفادة من الابتكارات لإنتاج أغذية مغذية للأطفال باستخدام أغذية منتجة محلياً.

(ز) الحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان للحماية الاجتماعية وجعلها شاملة وحساسة للتغذية من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من الأزمات.

(ح) الحاجة إلى تبني نُهج وقائية وتكيفية قادرة على تحويل القطاع الزراعي وتوفير إمدادات غذائية مستمرة للمجتمعات وتمكينها من التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ ومعالجة أوجه التفاوت الزراعية.

(ط) الحاجة إلى تعزيز واحترام وضممان احترام القانون الإنساني الدولي باعتباره أمرًا حيويًا لضممان الأمن الغذائي حتى في أوضاع النزاعات المسلحة.

(ي) هناك حاجة ملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية العميقة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ينبغي للدول الأعضاء ضمان المشاركة الفعالة والنشطة للعناصر الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات والحلول الدائمة للأمن الغذائي وتحديات التغذية وبناء القدرة على الصمود.

(ك) تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنسيق الزراعة والتكنولوجيا.

ثالثًا. بشأن جائحة كوفيد-19 والتحديات الصحية في المجال الإنساني في أفريقيا

نوصي المجلس التنفيذي ببحث ما يلي:

(أ) الحاجة إلى الاستثمار في أنظمة الرعاية الصحية كأداة حاسمة لتأمين التنمية الاقتصادية خلال فترة الجائحة.

(ب) الحاجة لضممان الوصول إلى الخدمات الصحية خلال الأزمات الإنسانية وكذلك تعزيز الجوانب اللوجستية وسلسلة التوريد كجزء من زيادة التغطية الصحية للمهاجرين والنازحين واللاجئين في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

(ج) الحاجة إلى جعل النظم الصحية "مراعية لظروف المهاجرين" بشكل أكثر شاملة للاحتياجات الخاصة للمهاجرين واللاجئين والنازحين من الخدمات الصحية وفقا للقوانين واللوائح الوطنية

(د) الحاجة إلى أن توفر السياسات الصحية الإنسانية الاستجابات الصحية الشاملة والمنصفة بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب للمهاجرين واللاجئين والنازحين، وفقا للقوانين واللوائح الوطنية.

(هـ) الحاجة إلى ضمان حصول النساء والأطفال على الحد الأدنى من حزمة الرعاية الصحية التي تشمل المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية الأساسية والتثقيف الصحي والتغذية والصحة البيئية.

(و) الحاجة إلى نظام جديد للصحة العامة يركز بشكل خاص على تقوية المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها من أجل الاستجابة للأزمات الصحية وتعزيز القوى العاملة في مجال الصحة العامة في البيئات الإنسانية وتحسين أنظمة الصحة المجتمعية.

(ز) الحاجة إلى دعم إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية كوكالة مهمة من شأنها ضمان جودة وسلامة المنتجات الطبية والصيدلانية والوصول العادل للأدوية المتاحة بتكلفة معقولة بما في ذلك للمهاجرين واللاجئين والنازحين.

(ح) الحاجة إلى تعزيز نظم المعلومات الصحية والبحوث القائمة على الأدلة لسد الفجوة بين المعرفة والممارسة في مجال الصحة.

(ط) الحاجة إلى كسب التأييد لزيادة التمويل في مجال الصحة في البيئات الهشة والإمداد العادل للقاحات المضادة لجائحة فيروس كورونا المستجد.

رابعاً. بشأن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات لصالح اللاجئين والنازحين داخلياً

نوصي المجلس التنفيذي بالنظر فيما يلي:

(أ) الحاجة إلى ضمان أن تعالج جهود التعافي وإعادة الإعمار في مجتمعات ما بعد النزاعات مسألة التسريح ونزع السلاح والعودة وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين والسكان النازحين.

(ب) الحاجة إلى زيادة الاستثمار لدعم الشباب وتشجيع دورهم كقوى دافعة للتغيير والتنمية.

(ج) تعزيز مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في القاهرة من أجل التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات التي تعالج الاستجابة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ في القارة.

(د) الحاجة إلى تعزيز الشراكات الفعالة داخل القارة وخارجها من أجل تعبئة الموارد الكافية.

(هـ) ضمان وضع سياسة لتسهيل إعادة دمج اللاجئين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين وزيادة الوصول إلى سبل العيش والعمل. هناك حاجة لاعتماد نهج جماعي / كلي للعودة وإعادة الإدماج. ينبغي تعزيز نهج الترابط (أي الأبعاد الإنسانية والإنمائية والسلام) في الاستجابات المقدمة للاجئين.

خامساً. بشأن تعبئة الموارد وتمويل العمل الإنساني في أفريقيا

نوصي المجلس التنفيذي ببحث ما يلي:

(أ) الحاجة إلى كسب التأييد لزيادة التمويل من أجل إنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية التي ستسهل الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في القارة.

(ب) الحاجة إلى ضمان تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/591(XVII) الصادر عن دورته العادية السابعة عشرة في يوليو 2010 في كمبالا، أوغندا حيث قرر "زيادة مساهمة الدول الأعضاء في صندوق اللاجئين والنازحين داخلياً" من 2% إلى 4% من الميزانية التشغيلية للمفوضية تدريجياً اعتباراً من عام 2011 ودعوة لجنة الممثلين الدائمين من خلال لجنتها الفرعية الاستشارية للشؤون الإدارية والميزانية والشؤون المالية إلى تحديد طرائق لتنفيذها".

(ج) الحاجة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية في تعبئة الموارد وتقاسم الأعباء من خلال تحديد آليات تمويل غير تقليدية أخرى لاستكمال الموارد الإنسانية المحدودة.

(د) الحاجة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في العمل الإنساني وأجندة التنمية، بما في ذلك الحصول على المنتجات والخدمات الإنسانية من داخل أفريقيا، لتعزيز التجارة الأفريقية البينية وزيادة المنتجات المصنعة أفريقياً.

(هـ) الحاجة إلى إقامة شراكات أكبر مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل زيادة التمويل خاصة للتدخلات التي تحدث آثاراً دائمة في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

- (و) وضع منهجيات علمية صارمة قائمة على الأدلة لتحديد الاحتياجات الإنسانية والتمويلية ووضع تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة لخلق الثقة لدى المانحين التقليديين وغير التقليديين.
- (ز) ينبغي تخصيص التمويل لمزيد من تدابير التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث ونظم الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية والوقائية التي تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

سادسا. بشأن مؤتمر إعلان التعهدات

نوصي المجلس التنفيذي ببحث المقترحات التالية:

استخدام الموارد التي تتم تعبئتها من مؤتمر إعلان التبرعات على النحو التالي:

- (أ) دعم الدول الأعضاء في تلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات والأنشطة الإرهابية والكوارث وتغير المناخ.
- (ب) دعم الجهود لإنشاء آلية للإنذار المبكر وتعزيز استراتيجيات الوقاية والاستجابة في النظم الصحية خلال الأوضاع الإنسانية.
- (ج) دعم إنشاء الوكالة الإنسانية للاتحاد الأفريقي.
- (د) إيداع التعهدات التي تم تحصيلها في صندوق خاص يتم اعتماده هيكله وعملية تشغيله من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي عن طريق لجنة الممثلين الدائمين واللجان الفرعية ذات الصلة وفي إطار النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي ولوائح ونظم العاملين.

14. بشأن الاجتماع القادم للجنة الفنية المتخصصة للخامسة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا

نقرر ما يلي:

- (1) عقد الدورة العادية القادمة للجنة الفنية المتخصصة للخامسة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في عام 2024.
- (2) الطلب من المفوضية العمل مع هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة لتحديد المواعيد الدقيقة للدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة وإبلاغ الدول الأعضاء ذلك في الوقت المناسب.
- (3) عقد الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في عام 2024 في مقر الاتحاد الأفريقي، إلا في حالة عرض دولة عضو استضافتها.

تم اعتمادها في 24 مايو 2022

ملايو، غينيا الاستوائية

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2022-06-20

Report of the 4th Specialized Technical Committee on Migration Refugees and Internally Displaced Persons, 23-24 May 2022

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/10420>

Downloaded from African Union Common Repository